تعلم وتعليم الكبار مدى الحياة فى الوطن العربى
رؤية نقدية فى ضوء المؤتمرات العالميه
لمواجهة التحديات المتراكمة

إعداد

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين
أستاذ أصول التربية
كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة

تعلم وتعليم الكبار مدى الحياة فى الوطن العربى
رؤية نقدية فى ضوء المؤتمرات العالمية لمواجهة التحديات المتراكمة*

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين *

تتبع الرؤية الأساسية هنا من ذلك الشعار الذي تتمسك به منظمة اليونسكو ألا وهو:
"**لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام**"،
وهذا الشعار يؤكد ضرورة وأهمية التعليم للإنسان والمجتمع في كل زمان ومكان؛ وبالاضافة إلى ما سبق يعتبر تناول المشكلات أو المواقف المختلفة في المجتمع الإنساني أو محاولة إبداء رأي أو وضع أهداف يمكن السعي لتحقيقها فإن هذا كله يتحول إلى موضوع يرتبط بالإنسان وحقوقه والمجتمع وصيانته وتقدمه وبالتالي يمكن التوقف أمامه والتفكير في تفاصيله لتقديم حلول له من منظور إنساني وبالتالي تعليمي.

ولما كانت دراسة العلوم التربوية والبحث في حقولها المتعددة **لا تعرف البحيرات المغلقة** مما يتطلب تأمل ما يحيط بنا من متغيرات كاسحة وما نعيشه بالفعل من أحداث وأحوال ومغامرات عسكرية يمكن أن توصف بأنها بربرية شيطانية وليست فقط إجراميه يحدث كل هذا بالاضافة إلى الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية مع كثير من التحديات المحلية والعالمية التى تتطلب معاودة النظر والتفكير في الأمن القومي العربي لحماية مصالح جميع الدول العربية والحفاظ عليها... **ويأتي التعلم والتعليم مدى الحياة للجميع** كهدف أساسى للمناقشة والحوار بشأن ما صدر من تقارير متعددة عن منظمة الأمم المتحدة وخاصة اليونسكو تتطلب وضع تصورات لعقد إجتماعى جديد للتربية والتعليم (٢٠١٩) ورؤية إطار مراكش (٢٠٢٢) لمستقبلنا معا وغيره مما ارتبط بمعاودة التفكير فى التربية والتعليم (٢٠١٥) بهدف وضع تصورات جديدة تهتم بالتربية والتعلم والتعليم المستمرمن منظور متميز يرتبط بالتغيرات الرقمية وغيرها من تغيرات تكتسح المجتمعات حاليا أو تكاد مما يتطلب أيضا **الاستمرار فى طلب العلم** وتوسيع

---

* إعتمدت منهجية إعداد هذه الورقة على القراءة المكتبية وتتبع التقارير العالمية الصادرة منذ تسعينات القرن الماضي تحديدًا بشأن القرائية وتعلم وتعليم الكبار المستمر الصادرة عن الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات ويأتى التركيز أساسا على إطار عمل مراكش ٢٠٢٢ وكذلك أيضا الكتابات المتخصصة ووسائط الإعلام المقروءة والمرئية.

* **أ.د/ نادية يوسف جمال الدين:** أستاذ أصول التربية – كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة.

نطاق **الحق فى التعليم** حتى يتاح لكل من حرم منه صغارا أم كبارا بل ومتابعة إتاحة الجديد منه للجميع لمواجهة ما يحمله وقد يأتى به الزمان الرقمى بكل متطلباته ولم يتوقف الأمر عند منظمةاليونسكو بل ها هى منظمة الأمم المتحدة ذاتها تعقد مؤتمرها عن التعليم فى المقر الرئيسى برآسة الأمين العام أنطونى جوتيرش لتعلن ضرورة التفكير **فى تعليم تحويلى** يتلاءم مع المتغرات الحالية والمستقبليه(٢٢سبتمبر ٢٠٢٢)، وترجع أهمية هذه الرؤية من حيث ماتدل عليه **المنادة بمعاودة التفكير** ويؤكدها ويرتبط بها أن التعلم والتعليم المستمر في هذا الزمان يمثل **العمود الفقري للأمن القومي العربي؛ أمن المواطن وأمن الوطن معا.**

والرؤية الأساسية هنا تؤكد على أنه بدون العمل الجاد بشأن التعلم والتعليم المستمر فى هذا الزمان فإن الإنسان لن يتمكن بسهولة من مواصلة الحياة فى مجتمع متغير سريع التغير بما يكتنفه من صعوبات نفسية وصحية واجتماعية إنسانية ناجمة عن الابتكارات والتطبيقات التكنولوجية المتكاثرةفى تراكم غير مسبوق والمخترقة لكافة الحدود والسدود والتى لا تعرف فرقا بين ليل أو نهار مما يتطلب ليس فقط مواجهة التحولات فى سوق العمل ومتطلباته بل وأيضا مواجهة تأثير هذا كله على الإنسان عموما وكبار السن الذين فى حاجة إلى رعاية من نوع خاص.

والتأكيد هنا على الحاجة الماسة لمزيد من الوضوح والبحث بشأن الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية في الوطن العربي... وهي حاجة ضرورية للمراجعة بل والمبادءة من أجل الحفاظ ليس فقط على الأمن القومي العربي بل والبقاء على هذا الكوكب. وامتلاك القدرة على مواجهة متغيراته المعلومة والمستتره أو المحجوبة عنا قصدا.

وبناء على هذا فما يمر بالوطن العربى من أحداث ونعيشه بالفعل من متغيرات متوالية في سرعة متجددة ومتراكمة تؤثر في الإنسان وتعليمه كما تؤثر بالتالى فى المجتمع ككل حاضره ومستقبله؛ ومن ثم فإن هذا كله يشكل لمن يتناول قضايا التعليم المعاصر بالدراسة صعوبة بالغة بل ومتزايدة مما يتطلب **فريقًا** متضامنًا مؤمنًا بكل قضاياها، فريق يعمل معًا ليبتكر حلولاً وإجراءات عملية تطبيقيه. وهذا يستدعي القول بأهمية المؤسسات المتخصصة في هذه الحالة؛ حيث أن لها دورها البناء، ومن ثم فالحاجه ماسة إلى **مراكز بحث متخصصة فىتعليم القرائية وتعلم وتعليم الكبار مدى الحياة،** على سبيل المثال، يمكن أن تعمل بها فرق المتخصصين في دراسة الواقع واستشراف المستقبل، وبالإضافة إلى هذا فمؤسسات **المجتمع المدني** بكل أنشطتها البناءة يمكن أن تسهم أيضا وتؤدي دورًا في دراسة الواقع والبحث عن جذور المشكلات والإضافة العلمية الميدانية إلى ما تخرجه المراكز البحثية المتخصصة.

والتعليم بكل ما يرتبط به أيضًا مثل العلم أقرب في نظامه للعالمية منه للمحلية في هذا **العالم المعاصر مفتوح السموات الذى يحل فيه الاتصال محل الانتقال؛** وهذا يلقي على ممن يتحملون مسؤولية نظام التعليم الوطني حاليًا ضرورة متابعة ما يدور في العالم للاستفادة من الجديد فيه والإضافة إلى أسسه الثابته المغروسة في تربة مجتمعه بكل ما فيه من تراث ثقافي إجتماعي أو ما يطلق عليه **التراث اللامادي** وواقع معاش له ميزاته الخاصة وطموحاته والمخاطر التي قد تشكل عبئًا مستقبليًا.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يشمل المجتمع المحلي الذى يتأثر أيضًا بكل ما يدور في العالم وينعكس عليه سلبًا أو إيجابًا مما يتطلب وقفة أمام ما يفد إلى المجتمعات العربية لتأمل كيفية الإفادة منه والتعامل معه وما تم إنجازه بناء على التأثر والتفاعل مع ما جاءت به المواثيق الدولية ونتائج تجارب من سبقونا. ولذا لابد من التوقف لتأمل آثار ما أطلق عليه البعض "**الطوفان الرقمي**" الذي يجتاح العالم بكل متطلباته من الإنسان المعاصر فيما يتعلق بنوعية تعليمه ومستوى هذا التعليم وما يرتبط به من اجتهادات بشأن **الإتاحة والشمول والجودة والإنصاف والتمويل والحوكمة** لتحقيق ما انتهت إليه المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية واستجاب له العالم وإمكانية تطبيقه في الوطن العربي. فالمطلوب والحالة هذه نهج علمى إنسانى متكامل مبنى على أسس أخلاقية وسلوكية تدعمها عملية تربوية شامله من أجل مساعدة الفردعلى أن يعيش فى مجتمعه وأن يضيف إليه حالما وصل إلى سن العمل وأن يحرص على تجديد مهاراته المرتبطة بالتغيرات التكنولوجية المستمرة والأحوال الاقتصادية فى مجتمعه.وهذا كله يمكنه من القيام بدوره فى تكوين أسرة سوية تحمل ثقافة المجتمع وتحافظ عليها وبالتالى تدين بالانتماء والولاء للوطن. وهذا هو المأمول من **إتاحة التعلم والتعليم مدى الحياة الجيد للجميع.**

ويترتب على هذا كله الاهتمام بالتحديات القائمة والمتوقعه وكيفية مواجهتها والتعامل معها ومحاولة الاستفادة من التجارب والاجتهادات العالمية في هذا الشأن للقضاء على المشكلات المترتبة عليها أو التقليل من مساوئها ما أمكن هذا كله فى إطارمن **اجتهاد مدقق ملتزم بالواقع العربى والارتقاء به** خاصة وأن الالتزام بالمواثيق الدولية وما تحمله فقط **يمكن أن يكون رفاهية** فى بعض جوانبه **وقصور فى جوانب أخرى** ترتبط بأقطار الوطن العربى على تنوعها.

وفي هذا **الإطار المحلي والعالمي** معًا يمكن القول بأن **التنافسية** شديدة ومستمرة بالعالم كله وفي مجالات متعددة تشمل التعليم والبحث العلمي والاقتصاد والتسليح والصناعات الالكترونية والذكاء الاصطناعى وغيرها. ولعل السبب وراء هذا كله ما أحدثته وتحدثه التحولات

السريعة في العالم الناجمة عن السرعة الهائلة في التجديدات والمكتشفات العلمية والتطورات التكنولوجية والصراعات المسلحة والحروب الإقليمية ومايؤدي إليه التغير في المناخ والمشكلات السكانية وما طرأ على المجتمعات الأوروبية من ظاهرة إرتفاع أعمار السكان وتراجع أعداد الشباب والأطفال بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة إلى البلدان الأوروبية خاصة المتشاطئة على البحر المتوسط كنتيجة لما حدث في بعض البلاد العربية والإفريقية وغيرهما من أزمات سياسية واقتصادية ونزاعات داخلية أدت إلى نزوح مواطنيها إلى أقطار مجاورة كما هو الشأن بالنسبة لمصر ولبنان والأردن وغيرهم على سبيل المثال. وهذا **كله يؤكد ضرورة مراجعة أداء النظام التعليمي الوطني** إذ أنه النظام المعترف به من الكثيرين الذى يمكن أن يصنع الاختلاف والتميز بين الدول.

ولعل أزمة مثل أزمة كورونا" كوفيد –١٩ " وما نتج عنها من آثار طالت المجتمعات على تنوعها وكان من أبرز ما تأثر بها نظام التعليم فى كثيرمن دول العالم إن لم تكن كلها حيث أغلقت المدراس لشهور طويله حرصًا على روادها من المتعلمين والمعلمين والعاملين وكانت هذه الوقفة مع الوباء فرصة جديدة لمعاودة التفكير المستقل لكل دولة وأيضًا معاودة التفكير في البحث عالميًا عن وسائل للتكيف مختلفة وجديدة تسهم في تحقيق الاستمرار في التعليم وإتاحة فرص جديدة أمام الجميع للحصول على **تعليم ملائم ومتفاعل مع متغيرات الزمان والظروف المفاجئة.**

وبالاضافة إلى هذا كله إجتاحت الوطن العربي تلك الأزمة الطاحنة الناجمة عن الأحداث السريعة بل الكاسحة اللأخلاقية واللإنسانية والمؤلمة لما أطلق عليه" **طوفان الأقصى**" بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وتقف فلسطين العربية وأساساً قطاع غزة في مواجهة طوفان الظلم والكراهية والعنصرية والإصرار من جانب العدو الصهيوني على إكراه ودفع أهل غزة خارج أراضيهم في ظل صمت الدول الكبرى السبع والولايات المتحدة الأمريكية على ما يحدث بصورة تتجلى فيها **إزدواجية المعايير** بأوضح معانيها. ولما تمسك أصحاب الأرض بأرضهم كان حصارهم للقضاء عليهم وحرمانهم من كل سبل البقاء بقطع الماء والكهرباء والغذاء للقضاء عليهم جوعا وحرمانا من أبسط متطلبات الحياة وأهمها إن لم تعصف بهم القنابل المنهمرة من الطائرات والمدافع بالإضافة للفسفورالأبيض. يحدث هذا كله تحت سمع وبصر العالم فتقصف وتهدم البيوت على رؤوس أصحابها مع الإصرار على تدميرالمستشفيات والجامعات والمدراس لحرمان أهل غزة من أي أمل في الحياة والمستقبل الآمن، ولعل المقابر الجماعية التي انتشرت داخل المستشفيات المهدمة وخارجها كانت **رمزًا من رموز الوحشية وتردى القيم الإنسانية.**

والحقيقة التي تفرض نفسها– وتستحق حقا التوقف أمامها وتفسيرها بعناية – وتتعلق بالأسباب وراء **صمود الفلسطينيين** والدافعة لتمسكهم بأرضهم والحفاظ على حق البقاء مهما كان الثمن، وهنا يمكن التوقف لمراجعة **الحالة التعليمية** لأهل غزة ومحاولة الاستفادة منها فى تفسيرها فى ضوء الإحصاء المعلن والمنشور فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر عام(٢٠٢٢) والذى يوضح **تدنى نسبة من لا يمتلكون مهارات القراءة والكتابة بفلسطين** بشكل ملحوظ مقارنة بغيرها من الدول العربيه الأخرى حيث، تبلغ بين السكان١٥ سنه فأكثر ٢،٨% أى **أن ارتفاع نسبة المتعلمين بفلسطين** مع **ارتفاع مستوى الوعي وخاصة بقضيتهم المعروفة محليا وعالميا الآن بالنكبه** يعتبران من أهم الدروع الواقية لهم والتي جعلتهم يتحملون كل صنوف الترويع والتعذيب حتى وإن كانت **الإبادة الجماعية** المقصودة كما شهد العالم ومنظمات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

إنه التعليم الجيد أساسا الذي تمسكت به الأجيال الفلسطينية بعد النكبة والذي ظهر بأجلى معانيه في تلك المشاهد التي كانت تنقلها وسائط الاتصال المرئية والمكتوبة لأطفال وشباب يحملون أينما رحلوا حقائبهم المدرسية كما يسعون بنفس الاهتمام لالتقاط المساعدات الغذائية التي تلقى على رؤوسهم من الطائرات بعد ان غلقت المعابر أمام المساعدات الدولية. وكم كان ملفتا للأنظار ما تناقلته المواقع الرقمية المختلفة من أخبار ومشاهد حول الصورة المنشورة لمناقشة رسالة الماجستير تخصص علم النفس المقدمة لكلية الدراسات العليا بجامعةالأزهر فى غزة يوم الإثنين الموافق السادس من مايو (٢٠٢٤)؛ حيث تمت المناقشة فى إحدى الخيمات المضروبة وسط الركام بالقطاع إنه الإصرار على التعليم والإراده القويه لشعب كما وصفه الراحل ياسر عرفات بقوله :" **يا جبل ما يهزك ريح**".

مرة أخرى وهذا هو الدرس المستفاد **إنه التعليم الجيد في هذه الحالة والشعب الواعي بأهمية التعليم** لحاضره ومستقبله والمتمسك بأرضه والمدافع عن وجودة رغم صمت الدول المتقدمة التي تمتلك آخر منجزات العلم والتكنولوجيا ولا تتوانى عن إمداد العدو الصهيوني بأسلحة **الإبادة الجماعية** ولا تملك إلا **المعايير المزدوجة** لكل ما يتصل بالعدو الصهيونى.

أ–أهمية قراءة الماضي بالنسبة للتعليم في الحاضر والمستقبل:

فمن المأمول أن قراءة التاريخ تساعد على أن **ندق الأجراس كى تسترشد الأجيال الجديده بالأحداث الماضية بعد تأملها واستخلاص الدروس...فكيفية رؤية الماضى وما حمله لنا التاريخ يساعد فى تحديد من نحن؟** ومن ثم نعيد قراءة أحوال المجتمع الذى ننتمى إليه فى ضوئها ونسعى **لوضع تصورات للمستقبل أكثر ارتباطا بالهوية العربية وطموحات الأجيال المعاصرة** مع الاهتمام بابرام عقد إجتماعى جديد للتربية والتعليم من أجل إصلاح المظالم

والاضطلاع فى الوقت نفسه بالعمل الجاد من أجل الأجيال القادمة أملا فى مستقبل أفضل للجميع.

ولعل المتأمل لكل هذه المشكلات والأزمات العالمية والمحلية يمكنه قراءة ما ذكره باستفاضة عالم الاجتماع **ديفيد بيكر** (٢٠١٤) من أن التعليم النظامي ونظام توزيعه على الأفراد قد أدى بصورة نشطة إلى تشكيل المجتمعات المعاصرة؛ فالتعليم في رأيه قد أدى إلى تشكيل القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع كالقوى الاقتصادية والسياسية والجماعات الدينية وغيرها وذلك بواسطة اختبار **تأثير نمو التعليم العام وتوسعه** في المجتمعات التي نشأ فيها. فمنذ قرنين من الزمان، أو يزيد قليلاً، حين لم تكن توجد دولة واحدة في العالم تمتلك نظامًا للتعليم مصممًا لضمان أن يكون كل فرد قارئًا ومتعلمًا.

لم يكن هناك ربما منذ قرنين من الزمان من فكر في الالتحاق بالتعليم إلا من خلال أحد المدارس الملحقة بالكنائس أو الأديرة القريبة فى أوربا أو الكتاتيب والمدارس الملحقة بالمساجد الكبرى فى العالم الإسلامى، وكان الإعداد للعمل فى الحقول يتم عن طريق المشاركة النشطة في العمل الزراعي مع الآباء إبان عصر الإقطاع الزراعى أو الصبينة في الورش والمصانع بعد الانقلاب الصناعى، كما لم يكن هناك من يفكر في أن الجامعات القائمة منذ قرون والمدارس قبلها يمكن أن تكون **مركزًا للحقيقة العلمية** ولكنها كانت فى الأساس مركزا لجماعات دينية أو تجمعات قبلية أو لمؤسسة الأسرة. لقد كان النظام التعليمي موجودًا بها ولكنه ماكان يعلم سوى القادة أو الصفوة من فئات المجتمع دون غيرهم، ولم تكن هناك أية فكرة عن أن تكون المعرفة في متناول كل فرد يرغب ويقدر... **ولكن وبعد عدة أجيال من ظهور المدرسة ونظام تعليمي مستقر حدثت تغيرات كثيرة؛** حيث انتشر التمدرس حول العالم بصورة واضحة واحتوت مؤسساته كثير من الصغار والكبار **وأصبح التعليم وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي** ووسيلة لتحقيق المكتشفات العلمية والتطبيقات التكنولوجية. فالمدرسة كمؤسسة تعليمية لأعداد متزايدة مع إمكانية الالتحاق بها واستمرار التوسع فيها ليشمل أكبر عدد من الأطفال حتى الوصول إلى إلتزام الدولة بذلك نحو جميع مواطنيها ممن هم في سن التعليم؛ أدى هذا إلى تحقق الشمول والإنصاف المطلوب بين أفراد المجتمع الواحد. وهنا يمكن العودة للتأكيد على أن ما وصل إليه العالم ويمر به من تقدم وتحقيق إنجازات علمية والاستمتاع بالرفاهية في كثير من دوله وأقاليمه المتقدمة التي حرصت وتمكنت من تحقيق التعليم وإتاحته لأكبر أعداد ممكنة من وجهة نظر دافيد بيكر إنما هو **نتيجة أولية لانتشار المدارس** بها والاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطبيقاته...

والأساس هو المدرسة العامه النظامية للجميع والتي ربما يتأكد أن ما تحقق لم يكن ليحدث إلا **نتيجة لما حققته المدرسة مباشرة لمجتمعها.**

ولعل أزمة كورونا(٢٠١٩) في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين –والتي سبقت الاشارة إليها– كانت من العلامات البارزة على أهمية المدرسة وضرورتها للأجيال الجديدة والصاعدة والمجتمع ككل؛ حيث نجم عن إغلاق المدارس حينئذ نتائج غير إيجابية نفسية واجتماعية وتعليمية بالنسبة للتلاميذ ولم تنجح المنصات أو القنوات الفضائية بما تقدمه من دروس من أن تكون عوضًا عن **المدرسة كمؤسسة إنسانية تعليمية إجتماعية.** ومن الممكن والحالة هذه إعتبار أزمة كورونا فرصة جديدة دفعت كل دولة لأن تعاود التفكير المستقل للبحث عن وسائل للتكيف مع الظروف المفاجئة ومواجهتها كما دفعت بالمنظمات الدولية إلى معاودة التفكير عالميًا للبحث عن وسائل ممكنة وجديدة قد تسهم في تحقيق استمرارية التعليم وإتاحته أمام الجميع مع أهمية البحث عن أفضل السبل لتقديم تعليم ملائم للمتغيرات الداهمة المفاجئة.

وكان من نتيجة هذا على سبيل المثال تلك التقارير التي أخرجتها مراكز بحثية عالمية متعددة تقترح فيها أولويات لاستراتيجية جديدة للتعليم والتى من أهم عناصرها:

–تنمية ثقافة التعلم.

–رفع مستوى المهارات للجميع.

–الاهتمام بالمعلم كعنصر حاكم لا يمكن الاستغناء عنه.

–تنمية المهارات اللازمة لمواقع العمل.

–تحسين تمويل تعلم وتعليم الكبار.

–تقوية حوكمة التعلم مدى الحياة.

والرؤية الحاكمة عالميا فى زماننا هذا **هي ضرورة التعلم على امتداد العمرللجميع** ومن ثم فهي رؤية من المهم التوقف أمامها والتأكيد على ضرورة الاهتمام بها وذلك لاهتمامها بتعليم الإنسان وتهيئته لمواجهة المتغيرات السريعة لسوق العمل بمتطلباتها المتجددة ومتطلبات الواقع المجتمعي المتأثرة بالطوفان الرقمي. **فالاستمرار في التعلم والتعليم من المهد إلى اللحد مطلب آني** يتطلب العمل من أجل **توفيره بنوعية جيدة وجامعًا للجميع مؤديًا للانصاف بين أفراد المجتمع الواحد عملاً بمبادئ حقوق الإنسان.**

وهنا يمكن التوقف لطرح سؤال مُلح يفرضه الزمان والمكان ألا وهو:

كيف يمكن أن نحقق متطلبات ما يفرضه زماننا هذا بكل متغيراته السريعة المعلومة والمتجددة لمواجهة ليس فقط الطوفان الرقمي بل أساسًا آثار طوفان الأقصى (٧ أكتوبر ٢٠٢٣) أيضًا وما قد يشبهه فى عالم تتكاثر فيه الوعود والتهديدات وتتنوع؟

وبناء على ما سبق ما التحديات التي تفرض نفسها على الوطن العربي كله وتتطلب وقفة جادة من أجل التعليم وجعله الركيزة الأساسية للانطلاق نحو المستقبل ومواكبة السياق العالمى ودول العالم التي سبقتنا في التقدم وذلك لتحقيق الانطلاقة التي نرجوها للحفاظ على الأمن القومي... أمن الوطن...وأمن المواطن معًا فى عالم سريع التغير لا مكان فيه إلا للأقوياء.

والمتأمل للواقع التعليمي لعديد من البلاد العربية إن لم تكن الغالبية منها يجد أن السؤال المطروح دومًا **هو من أين نبدأ؟ وكيف؟ وما مصادر التمويل؟ بعد أن اتضحت لماذا؟ ولمن؟**

فلم يعد من الممكن تجاهل مطالب المواطنين في ممارسة حقهم في التعليم والحصول عليه والاستمرار فيه وجنى ثمرته الاجتماعية والاقتصادية ويرتبط بهذا مما لا يمكن تجاهله أيضاهو بذل الجهد للحاق بتغيرات الزمان الرقمي ومتطلبات الأجيال الرقمية وعلى من لم يحقق هدف التعليم الجيد والمنصف للجميع مدى الحياة من الدول العربية **أن يتعلم الجري قبل أن يبدأ المشى وهوما يمكن أن نطلق عليه أيضا حرق المراحل رغم ما قد يكتنف هذا من صعوبات ويفرضه من متطلبات لمن أراد تحقيقه من المجتمعات المختلفة فى العالم.**

والحق أن رؤية حرق المراحل هذة بالنسبة للتعليم يمكن أن تكون أملا ودافعا وطموحا نظرا لصعوبة تحقيقها فى مجال التعليم خاصة مع تردى مستوى التعليم فى المجتمع إذ تتطلب البناء على ما قبلها من مستويات تعليمية وإن كان يمكن محاولة تطبيقها فى نظم مجتمعية أخرى مثل الاقتصاد على سبيل المثال، ولكن من الصعب تطبيقها بشأن تعليم الإنسان وخاصة لمن لم يتعلم القراءة والكتابة أساسا. ومن ثم فمن الضروري التوقف للبحث عن أفضل السبل الملائمة من أجل نشر التعليم وإتاحته للجميع بما يتناسب مع ظروف المجتمع، كل مجتمع على حده، مما يتطلب وقفة جاده أمام ما يدور فى العالم اللآن من اقتراحات وتصورات بشأن تعليم تحويلى أو تحويل التعليم وذلك فى إطار التعلم مدى الحياه؛ فما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لمجتمع آخر وهنا لابد من وقفة للتأمل والتفكير قبل القول بالتعميم لهذة الفكرة التى لها ما يبررها فى مجتمعات دون الأخرى فإذا اعتبرنا أن كل فرد فريد فكذالك أيضا المجتمعات وما يلائمها من حلول لمشاكلها التعليمية المجتمعية الإنسانية.

المهمة مضاعفة أمام الوطن العربى للعمل من أجل نظام تعليمي وطني ملائم لمتغيرات الزمان والمكان ومتطلباتهما الضاغطة ويتيح فرص العمل المتجدد ويسمح بحياة مستقرة راضية للاستمتاع بالشيخوخة بعد سن العمل. وأيضا يفرض العمل الجاد من أجل اتاحة التعليم لمن حرموا منه فى الصغر ولم يتمكنوا من الحصول عليه ويقفون فى حالة عجز مرير أمام التعامل

مع متطلبات الزمان الرقمى وما يفرضه على الجميع من مهارات رقميه تتحول لتصبح عنصرا من عناصر نسيج الواقع المجتمعى المعاصر.

ب–عودة لقراءة الماضى القريب والواقع العالمى سريع التغير:

ولعل التقرير الصادر عن اليونسكو(٢٠٢٢) وغيره من التقارير والمؤتمرات المتوالية التى تدعو العالم **لمعاودة التفكير معًا في متغيرات الحاضر ومتطلبات المستقبل** يتطلب وقفة للتساؤل حول أهمية هذا **النداءالموجه للمجتمع العالمي** وأسبابه أيضًا خاصة وأن نظام التعليم بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة وغيرها أدى إلى أن يصبح مواطنيها أحسن صحة وأكثر مالاً واستقراراً إلا أن السؤال التالي والذي يفرض نفسه لماذا الاهتمام بعقد إجتماعى جديد؟ وما ملامح الاختلاف المرجوة؟ **وهل التعليم المقدم حاليًا قصَرفى أن يجعل الأفراد أكثر حكمة وأفضل إعدادًا لمواجهة التحديات المتداخلة التي يواجهها عالم اليوم والمستقبل القريب؟ ولماذا الاهتمام بعقد إجتماعي جديد بشأن التعليم بعد كل الاجتهادات السابقة؟** المشهور بعضها حيث عقدت المؤتمرات العالمية منذ تسعينيات القرن الماضي وكانت لها أهدافها الواضحة بالنسبة للتعليم والمؤكدة على أنه: **حق من حقوق الإنسان؟** فها هو مؤتمر جومتين المنعقد في مارس ١٩٩٠ بتايلاند يطلق النداء من **أجل التعليم للجميع... ويتضمن الدعوة لتمكين كل فرد فى المجتمع...فى أى مرحلة من مراحل العمر من التعليم الأساسي باعتباره ضرورة للإنسان وواجب على الدولة ويكون هذا بأن تقدمه لكل أفراد المجتمع صغارًا وكبارًا نساءً ورجالاً في الريف والحضر على السواء.**

و بالفعل تم الاهتمام بالقرائية وبذلت الجهود لتمكين الجميع من المهارات الضرورية على امتداد السنوات العشر حتى نهاية القرن العشرين. وما إن أقبل القرن الحادي والعشرين حتى كان اللقاء العالمى فى داكار مارس/ أبريل ٢٠٠٠ بالسنغال والذي قرر فيه المجتمعون أن هدف جومتين المنشود لم يتحقق فى دول متعددة منها الدول الناشئة أو المتطلعة للتقدم حيث تتفاقم المشكلات المرتبطة بالتعليم للجميع وبالتالي كان لابد من العمل لسنوات أخرى حتى يمكن تمكين الجمهور المستهدف من القرائية... وأن **يكون التعليم للتميز والتميز للجميع تلك التوصية التى كانت من بين توصيات المؤتمر السته**– والتى أصر على إضافتها وزير التعليم المصرى الدكتورحسين كامل بهاء الدين وقوبلت بالموافقة فى حينها من أغلبية الدول المشاركه –لما لها من دلالة–ورغم أن أهداف هذا المؤتمر وتوصياته أيضا لم تتحقق كما كان المرجو لها إلا أن التقارير الصادرة عن اليونسكو والمرتبطة بها مثل **معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة** أثبتت أن العالم بمنظماته العالمية قد بدأ فيما يمكن أن نصفه بأنه **مرحلة القفز على المراحل أوحرقها بالنسبة لبعض الدول وخاصة ما يطلق عليها الآن بالدول الناشئة**، وهنا نجد مؤتمر

اليونسكو عام ٢٠١٥ والذي أنعقد في آنشيون بكوريا تحت عنوان: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح عالمي مشترك**"، **فهل تحقق المطلب من تحقيق القرائية لجميع دول العالم أو الغالبية منها أم أن هذه الدعوة كانت قفزة للأمام أملا فى معاودة التفكير العالمى لتحقيق هذا الهدف؟**. ومع القول بأن دولا كثيرة فى العالم نجحت فى تحقيق القرائية لأغلب مواطنيها إلا أن الواقع والاحصاءات أيضا تؤكد أن عديد من الدول العربية على سبيل المثال ومنها مصر فى حاجة ماسة لمواجهة الموقف التعليمى بالنسبة للكبار الذين تجاوزوا سن الخامسة عشر مع عدم تمكنهم من القراءة والكتابة على سبيل المثال. **وهنا يصبح الحديث عن التعليم التحويلى قاصرا على فئة من المواطنين دون غيرهم ممن سبق لهم تعلم القرلئية والاستمرار فى الارتقاء فى مراحله.**

فالحديث الدائر الآن ومنذ عام ٢٠٢٢ في الأمم المتحدة عن **التعليم التحويلي** بشأن تعلم الكبار وتعليمهم بدفع للقول أنه من المؤكد وفي ظل الدراسات المتخصصة في الإنسان وسيكولوجية تعلمه أن **تحويل المجتمع ذاته أولا ضرورى ليكون مجتمعًا متعلما معلمًا** أمر أساسى وضرورى ومطلوب لتمكين الإنسان من أن يمارس حق التعلم والتعليم مدى الحياه.

وهذا يتطلب تمكين الجميع من الحصول على حقهم فى التعليم وليس ترك من لم يتعلموا بالخلف بالإضافة إلى أن من الدول العربية من لم تنجح فى سدالمنابع التى تؤدى إلى استمرار هذه المشكلة التعليمية الإنسانية المجتمعية التى تزداد خطورة مع تسارع الزمان الرقمى نظرا لما تسببه لمن لم يتعلموا من مشاكل تحول بينهم وبين الاستمتاع بمميزات هذاالزمان المتجددة والمتغيرة فى سرعة.

إطلالة على مضمون مؤتمرات تعليم الكبار العالمية السبع:

جاء كل مؤتمر من هذه المؤتمرات وكأنة يعكس التغيرات المجتمعيه الواقعيه؛ وبالتالى وأساسا القيم الإنسانيه فى الفتره التى انعقد فيها كما يلى:

-مؤتمر السنيور الدنيمارك ١٩٤٩:

عقد مؤتمر السنيور بالدنيمارك عام ١٩٤٩، كأول المؤتمرات العالمية تحت مظلة اليونسكو لمناقشة أمور التعليم فى العالم؛ حيث كانت أوربا تضمد جراحها بعد الحرب العالمية الثانيه فكان جل إهتمام هذا المؤتمر موجها إلى ضرورة **تكوين مواطنيين مستنيرين لمجتمع عالمى**، كما اهتم بأن يكون لدى المواطنيين روح التسامح والتعايش لا سيما بين الشرق والغرب آنذاك عن طريق معالجة مشكلات موضوعيه. وقد توقف المؤتمر عند دور تعليم الكبار فى شحذ الروح الديمقراطيه الحقه، وفى تشجيع الحركات التى تحاول أن تولد ثقافه تضع حدًا

للتعارض بين ما يسمى بالكتل الجماهيريه وما يسمى النخبه، وأنكر المؤتمر العزله الحادثه الموروثه من عصر الصناعه والاستعمار؛ حيث كانت هناك دول متقدمه وأخرى مُستَعمَره والتى وُصفت فيما بعد استقلالها بالناميه ودعا المعنيين بتعليم الكبار إلى بث روح الألفه والترابط بين أفراد الجماعه التى خربتها الحرب وانقلاب لحمة المجتمع إلى ذرات متباعده.

–مؤتمر مونتريال بكندا ١٩٦٠ :

ولما كانت كثير من دول آسيا وإفريقيا قد حصلت على استقلالها إنتقل هذا المؤتمر من مرحلة التفاهم بين البشر إلى **مرحلة توطيد السلم بين دول العالم** وأدخل المؤتمر قيمه إنسانيه هامه هى **المساواه** وأكد أن مسألة المساواه هذه ينبغى أن تكون الشغل الشاغل للثقافه بوجه عام والتعليم سواء للصغار أو الكبار، مع ضرورة إزالة الفروق بين الريف والحضر. ويعد من مزايا هذا المؤتمر أنه أكد على أهمية أن يُسهم المهتمون بتعليم الكبار فى تحقيق المساواه المطلقه فى الحقوق والواجبات بين النساء والرجال فى شتى قطاعات الحياه الاجتماعية ومن أهم ما أتى به المؤتمر هو التأكيد على مسألة التنميه والتى ينبغى أن تكون محور الدعوة لتعليم الكبار فى بلدان العالم الثالث كما كان يطلق عليها حينئذ.

وانتهى المؤتمر إلى التوصيه بأن تعليم الكبار ضرورى فى كل مكان بوصفه عاملاً حيويًا فى **التنميه الاجتماعية والاقتصاديه والسياسيه** فى أى بلد وكذلك بوصفه عمليه جوهريه من أجل تطبيق مبادئ الاعلان العالمى **لحقوق الإنسان** ومن ثم يعتبر شرطا مسبقا لتقوية روابط السلم بين دول العالم.

–مؤتمر طوكيو / اليابان ١٩٧٢:

من الملاحظ أن موضوعات **العلم والتطبيقات التكنولوجيه** كانت من الموضوعات التى تفرض نفسها على العالم حينئذ وقد توقف هذا المؤتمر وبشكل واضح أمام مسألة **التوزيع العادل والمتكافئ للخدمات التعليميه** فى سياسات التعليم المتصلة بتعليم الكبار؛ كما عبر بصورة واضحه عن ضرورة الاهتمام بالمستضعفين والمسنيين من العمال والزراع والنساء. لقد ارتكز مؤتمر طوكيو على تقرير **إدجار فور** حيث إهتم بالتوسع والتجديد في أنظمة تعليم الكبار دعمًا للديمقراطية..ونتج عن هذا المؤتمر أن أصبح تعليم الكبار مجالاً من مجالات **السياسة التعليمية العالمية** والتي تبنتها منظمة اليونسكو.

– مؤتمرباريس/ فرنسا ١٩٨٧ :

ويعكس هذا المؤتمر ذروة عناية اليونسكو **بالقيم الإنسانيه والخلقيه وبمبادئ حقوق الإنسان،** والتى ظهرت على أشُدها حينئذ. وقد اهتم بصورة واضحه بالدعوة لأن يكون تعليم الكبار منبعًا فعالا للقيم الإنسانيه يساعد الفقراء والمهاجرين والمهَجرين والمستضعفين وعلى رأس

هؤلاء **اللاجئين الفلسطينيين**. ولما كان الإهتمام **بالديمقراطية** من أولويات هذا المؤتمر الواضحة فقد كان هذا يعنى بالنسبة لتعليم الكبار أهمية تحسين وضعه ونوعيته وضمان الحق الكامل فى تعليم القراءة والكتابة للكبار على أن توجه عناية خاصة للمرأة كى تتعلم من خلال الحياة ومع استمرار الحياة أيضا.

ولما كانت التغيرات السريعة فى العالم وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض نفسها على العالم كله؛ فقد كان هناك ضروره للاهتمام بتعليم الكبار من أجل إتاحة فرص عمل متجددة أمامهم مع ضرورة رفع مستوى الوعى الثقافى من خلال وسائط الإعلام المتنوعه وكذلك الاهتمام بالمعرفة التكنولوجية الجديدة والمتجددة فى سرعة. ومع هذا كله كان الاهتمام باقتصاديات تعليم الكبار وتعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

ورأى المؤتمر أنه على تعليم الكبار الإسهام فى حل مشكلات العالم والبحث عن السلم الدائم والتفاهم العالمى **والتنميه الاجتماعية وتحقيق الديمقراطيه فى التعليم** بشكل عام وحماية البيئة مع الاهتمام بالسكان والصحه. ومن أهم ما أحدثه ويحسب له هو التاكيد على أحد حقوق الإنسان الأساسية وهو **حق التعليم**.

-مؤتمر هامبورج/ المانيا ١٩٩٧:

وينعقد هذا المؤتمر الدولى مع اقتراب القرن العشرين من نهايته بكل ماشهده من صراعات وحروب وحركات استقلال وتحرر من الاستعمار و**مكتشفات علميه وثورات تكنولوجيه** انعكست كلها فى الاهتمام بتعليم الكبار والديمقراطية وحق المواطن كل مواطن فى تعلم القراءة والكتابة. هذا مع التأكيد على **تحسين نوعية تعليم الكبار ومساعدة النساء** وإتاحة الفرص أمامهم. وقد أكد المؤتمرعلى ارتباط تعليم الكبار بالبيئه والصحة مع الاهتمام **بالتغيرات الحادثة فى سوق العمل والمرتبطة بالاحتياجات الرقميه للكبار**.

أما مصطلح تعلم الكبار وتعليمهم فلم يظهر إلا في نهاية العقد الأول من القرن الحاديي والعشرين بمؤتمر بيليم بالبرازيل ٢٠٠٩ ثم تأكيده في مؤتمر مراكش بالمغرب فى ٢٠٢٢

-مؤتمر بيليم/ البرازيل ٢٠٠٩:

ولما كان هذا المؤتمر قد جاء انعقاده فى العقد الاول من القرن الحادى والعشرين فيمكن ملاحظة أن اطار العمل الذى انتهى اليه المؤتمر؛ قد جاء عنوانه مختلفا حيث تضمن ونص على: **تعلم الكبار وتعليمهم مدى الحياة...** وقد تميز هذا المؤتمر بما حرص عليه من توجيه الاهتمام بسكان الريف تحديدًا ولفت الانظار إلى حاجتهم الى التدريب والارشاد الزراعى ،وأيضا التاكيد على أهمية الانتقال من الكلام الى العمل. ويتضح مما سبق أن هذا المؤتمر العالمي قد

إهتم بأهم مشكلات العصر ومتطلبات الكبار و**بمتغيرات العصر**؛ فجاءت التوصية بشأن التعليم والتدريب فى المجالين **التقنى والمهنى** حيث حدثت تغيرات ملحوظة في مجالهما مما يتلطب معاودة تعليم الكبار. ونظرا للتغيرات الحادثة فى المجتمعات على تنوعها جاءت رؤية المؤتمر مؤكدة على أن تعلم الكبار وتعليمهم يعتبر أحد العناصر الرئيسية للتعليم والتعلم مدى الحياه. كما كانت النظرة لتعليم الكبار المستمر أيضا باعتباره لاعب اساسى فى تحقيق **التنميه المستدامه**. لذا فما يزال تعلم الكبار وتعليمهم مدى الحياة مهما فى معالجة قضايا وتحديات التعليم العالميه. وهذ كله ما يزال فى حاجة إلى المزيد من بذل الجهد والاهتمام بالتوعية.

– مؤتمر مراكش/المغرب ٢٠٢٢:

وجاء التأخير فى انعقاد هذه الدورة مرتبطا بأزمة (كوفيد١٩) وما أحدثته من حصار وعزلة عالمية وكان مرور (١٥) عاما تقريبا كافيًا للاهتمام بالتطورات العالمية الجديدة وأهمية التكيف مع هذه التطورات والدعوة لاكتساب المعارف اللازمة للتصدي معًا للتحديات العالمية. وكان مرور كل هذه السنوات أيضًا عاملا من عوامل إبراز ملامح الثورة العلمية والتكنولوجية والمتطلبات التى تفرضها على التعليم فى جميع المجتمعات على تنوع مستوياتها فى التقدم والنمو الاقتصادى والسياسى.وبناء على هذا تم توجيه اهتمام خاص لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم وأهمية تعليمها وتعلمها للجميع. (وظهرت الحاجة لما أطلق عليه التعليم التحويلي والدعوة للاهتمام به من أجل ملاحقة التغيرات السرعة والمتراكمة فى المجتمعات المعاصره على تعدد مستوياتها فى التقدم لمواجهة المتغيرات الكاسحة وخاصة فى سوق العمل والذى يتطلب مهارات متجددة أو مختلفة تتلاءم مع التكنولوجيا الرقمية واحتياجات الإنسان والمجتمعات.

فالادراك العالمى للتطور الذى حدث ويحدثه الذكاء الاصطناعى من التقدم المستمر دفع المؤتمر إلى الاهتمام الخاص باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تعزيز الوصول الى برامج الإدماج وتعلم الكبار وتعليمهم المستمر. ومن ثم فإن التحدى الأساسى هو وضع **خطة عمل لتحويل مفهوم تعلم الكبار وتعليمهم المستمر إلى واقع ملموس** فى جميع أنحاء العالم. وهذا يتطلب تحديد العوامل التى تحول بين الكبار وبين التعلم والتعليم المستمروالتى تحددت جليًا أنها باختصار:"**القصور فى وصوله إلى الفئات الأشد احتياجا كما أن المادة العلمية المقدمة ما عادت تتلاءم مع متغيرات الزمان ومتطلبات الإنسان**". ومع التقدم الحادث بالنسبة لتعليم المرأة إلا أنها ما تزال من الفئات الأشد احتياجا فى مجال تعلم وتعليم الكبارالمستمر وكذلك ذوى الإعاقة والمهاجرين والسجناء. والمميز لهذا المؤتمر تحديدًا هو **دعوته لضرورة الاهتمام بالتغيرات التكنولوجيه والاجتماعية السريعه والتحديات العالمية**

الهائلة والتغيرات المناخية والتى تقتضى توفير حق الانتفاع للمواطنيين بالتعليم طيلة حياتهم مما يتطلب إكتساب المهارات وصقلها.

رؤية لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف:

التحديات التي تواجه التعلم وتعليم الكبار مدى الحياة في الوطن العربي تحديات متراكمة بلا منازع ولكن من أهمها **توفر الإرادة السياسية والتى لن تتحقق كما هو مأمول** إلا **بمؤازرة من الإرادة المجتمعية** وتوفير الوسائل اللازمة لمواجهتها. والتأكيد هنا على أن القضاء على الجهل بالقراءة والكتابة لم يتحقق لأعداد تتطلب التوقف للاهتمام بهم والحرص على إتاحة فرصة التعليم لهم لمواجهة المتغيرات الكاسحة الناجمة عن الطوفان الرقمي متزايد السرعة. والتأكيد هنا أن تعليم الكبار لا يعنى أن غالبتهم العظمى قد حصلوا على حق التعليم وأنهم تمكنوا من المهارات الأساسية التى تسمح بأن نتحدث عن حاجتهم لتعليم تحويلى أوتحويل تعليمى....فالتعليم بل القرائيةأساسا لم تتح لهم. مما يزيد من ضرورة الاهتمام بكل إقليم من أقاليم العالم على حدة وأيضا كل دولة وفقا لمستويات التعليم بها ومتطلباتها منه حتى يمكنها الوصول إلى ما تدعو إليه المنظمات الدولية.

وتنطلق التحديات من:

- **هؤلاء الذين استبعدوا عن التعليم أو حرموا منه** لأسباب متعددة من الصغار أو الكبار الذين يمثل تعليمهم أولاً مسؤولية وتحد كبير في زمان التعلم الرقمي التى لم تعد مهارات القرائية هى المطلوبة فقط بل تواجهم، كما تواجه غيرهم، تحديات لم يألفوها وتغيرات سريعة ومتطلبات مختلفة في مجال العمل وفي مجتمع يتغير سياسيًا واقتصادياً واجتماعيًا وثقافيًا.
- **نقص أعداد المعلمين المهنيين** المتخصصين في القرائية وتعليم الكبار
- **نقص المؤسسات البحثية المتخصصة في مجال القرائية وتعليم الكبار** والاعتماد على الفكر الوافد دونما الرجوع إلى ثقافة المجتمع وسياقه الاجتماعي وظروفه التاريخية واجواله الاقتصادية
- **إن كثيرا مما نتحدث عنه لم يختبر في مجتمعاتنا ولم تجر عليه أبحاث علمية تؤصله وتجعل منه موائماً للثقافة العربية فنحن نردد، وما نزال، ما يفد إلينا من أفكار ومقترحات وسياسات ونتائج أبحاث أجريت على جمهور غير الذي نستهدفه فى أوطاننا ولمستويات فى إتاحة فرص التعليم لم نصل إليها بعد مما يتطلب الوقفة الجادة للتعامل مع هذا الوافد.**
- أما التحدي المرتبط بهذا الزمان المتغير فهو **التحدي الأخلاقي للتكنولوجيا الرقمية وكيفية إكساب الكبار القيم والأخلاقيات الرقمية.**

وبناء على ماسبق يمكن الإشارة إلى أن التحدي الأكبر الذي ندعو للتوقف أمامه ومعاودة التفكير فيه هو:

- عدم توفر **إطار علمي تربوي عربي كاف** يعبر عن الإنسان العربي والثقافة العربية والمجتمع العربي في إطار العولمة والعالمية والثورة الرقمية الكاسحة الآن رغم توفر الأقسام الجامعية المتخصصة بالجامعات ومراكز البحوث، وهذا الإطار يمكن أن يمثل الخصوصية للمجتمعات والثقافةالعربية ويجمع الجميع. فالمتأمل للفكر السائد يستطيع أن يرى بوضوح **سيطرة الفكر التربوي الوافد إلينا** منذ أن بدأت البعثات التعليمية إلى الغرب ونقلها من بين ما تم نقله الافكار التعليمية والتربوية، وهذا يعني أن المدراس المتنوعة الفكرية النابعة والمعبرة عن مجتمعات غيرنا إنتقلت إلينا على تعددها وتنوعها، وبالتالي لا فلسفة واحدة تجمعنا في مجال تعلم وتعليم الكبار المستمر **والعمل العربى المشترك ما زال لا يعبر عن التطلعات الحقيقية للوطن العربى** رغم توفر المنظمات التى يمكن أن تعمل فى هذا المجال ولكن جهودها فى حاجة لأن تراجع وتنقح وتكثف وتستثمر فى هذا الواقع الصعب، ولهذا **فالدعوة هنا لاحترام التنوع الثقافي وانطلاق جهود القرائية وتعليم الكبار المستمر من الواقع العربي** بكل ما يحدق به من مخاطرويحمله من طموحات وتطلعات تتلاءم مع متغيرات الزمان. ولعل ما نشاهده الآن من أزمة فلسطين يدفع للتفكير في مواقف الآخرين ومن **معايير مزدوجة** تدفعنا لمعاودة التفكير في كل ما تعودنا عليه وألفناه من أفكار وافدة ومقترحات قد تختفى أهدافها الحقبقية خلف بريقها.

كيف يمكن العمل من أجل تحقيق هذا؟

وللإجابة على السؤال المطروح فالمقترح الذى فرض نفسه هو **إطلاق عقد إجتماعي جديد كما بادرت منظمة اليونسكو ليكون التعلم وتعليم الكبار مدى الحياة من أولوياته** وبالنسبة للوطن العربى من المطلوب التوقف أمام كل فئة من المواطنين وبحث ودراسة احتياجاتها على حده لتلبيتها طبقا لظروفهم فى محاولة لربط مانسعى لتحقيقه تعليميا فى ضوءظروفهم الاجتماعية والنفسية والثقافية وهنا يأتى **الاهتمام بالعودة للجذور** في ضوء ما نملكه من **ثقافة عربية متميزة** في هذا المجال وما تزال الدعوة إلى أن **طلب العلم فريضة....ومن المهد إلى اللحد**...في حاجة ماسة لرفع مستوى الوعى لدى المواطنيين لتفعيلها في الواقع وترجمتها إلى سياسات عامة وأيضًا سياسات تعليمية أساسية يتبناها المجتمع ككل بشقيه الحكومى والمدنى وهذا أيضا **يتطلب الوعى والإصرار من المواطن على ممارسة حقه وحق أبنائه فى التعليم**...وهذا يتطلب:

- **توجيه الاهتمام للأسرة** فهي البيئة الحاضنة والمربية الأولى التي يمكن أن تسهم بجدية في تعلم وتعليم الصغار مع الأمل باستمرار الكبار فى التعلم والتعليم وأن يكونوا **قدوة** تقتدى بهاالأجيال الصغيرة والشابة على امتداد العمر
- **الاهتمام بالمدرسة كمؤسسة إنسانية إجتماعيةعامة** ينبغي أن تجمع الجميع للتعلم وغرس الأساس لمواطنة إنسانية عربية رقمية. فالمدارس من حيث مبناها ينبغى أن تكون مواقع تعليمية محمية لتؤدى دورها فى التمكين من المهارات والأسس التعليمية الازمة والتى لا غنى عنها من أجل تعليم الإنسان وتحقيق الرفاهية الفردية والجماعية للجميع
- **ضمان التعليم المستمر الجيد لجميع الاطفال والشباب والكبار** في إطار من عدم التمييز والعدالة الاجتماعية واحترام حق الحياة والحفاظ على كرامة الإنسان وصيانة التنوع الثقافي
- هذا مع الاهتمام من الدولة والمجتمع المدني على السواء **بتعزيز التعليم** ما أمكن بكل مؤسساته ومستوياته بإعتباره **عملاً عامًا ومنفعة مشتركة**
- التوسع في **التعلم المحقق للذات** والموجه بالمتعلم " **الهيتاجوجي**".
- **تعزيز عملية تعلم وتعليم الكبار المستمر** على المستوى الوطني والإقليمي.
- إيجاد **مسارات مرنة** بين مستويات التعليم المختلفة وكذلك فتح مسارات متعددة لهؤلاء الذين تم الاعتراف بإتقانهم مهارات القراءة والكتابة من خلال برامج القرائية وتعليم الكبار.
- إتاحة الفرص **لتنمية مهنية مستدامة** تتلائم مع المتغيرات الحادثة والمطلوبة لسوق العمل.

إن الاهتمام بتجديد المسار التعليمي في الوطن العربي وإتخاذ إجراءات إيجابية مدروسة من أجل ترجمة **حق التعليم الجيد الجامع للجميع من أجل مستقبل لن ينتظرنا وزمان المعايير المزدوجة** فيه مشهرة ضد أبناء وطننا، **واجب وطنى وضرورة حياة آمنه وحق انسانى للجميع.**

ولما كانت المؤتمرات المتكاثرة بملامحها ومنطلقاتها العالمية والاقليمية والمحلية تقدم الكثير من المقترحات والتطبيقات الممكنة إلا أن المتأمل للأرقام الرسمية التي من المفروض إنها لا تكذب ولا تتجمل؛ فإن نسبة الذين لا يقرأون فوق سن الخامسة عشر في مصر على، سبيل المثال، يصل إلى ٢٢,٤% من السكان، في حين أنها تصل إلى ٢٦% للإناث، وذلك ووفقا لما أعلنته الهيئة العامه لتعليم الكبار ملحق(١) طبقا لما أصدرته من المؤشرات التقديرية لأعداد السكان الأميين ونسبهم...وهذا يكفى.

لقد كانت هناك محاولات جادة متعددة لمواجهة الأمر ولكن هل تكفي الجهود الرسمية ومحاولات المجتمع المدني، وهل استثمرت المعونات الدولية الوافدة كما ينبغي في هذا المجال،

وخاصة ما بعد مؤتمر جومتيان وما تلاه من مؤتمرات هذا هو السؤال... والرقم السابق يشير إلى الإجابة.

إن التحدي الحقيقي قبل أية تحديات تعليمية يكمن فى أن القرائية للكبار تتطلب **وعي المواطن** أولاً بحاجته للتعليم مما يدفعه لأن **يطالب بحقه فالإنسان نفسه ورغبته في الحصول على ما حرم منه هو الأساس** مهما كانت الجهود المحلية والدولية. **فالوعي بالحق في التعليم** وواجب الدولة تجاهه من الممكن أن يؤدي إلى التغيير المأمول. ولعل أول الملاحظات التي يمكن التوقف أمامها بالنسبة لإطار مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار هو:" **تسخير القوة التحويلية لتعليم الكبار ضمن منظور التعلم مدى الحياة سعيًا إلى بناء مستقبل مستدام** " والوصف للتعليم المطلوب بأنه مدى الحياة تعني في زمان الثورة الرقمية التى نعيشها حاليا **أهمية أن يجدد الإنسان من معارفه ومهاراته** ليستطيع التعامل مع متغيرات العصر السريعة وهنا يبرز وصف **التحويلي** والذى لن يتحقق **إلا إذا كان الإنسان يمتلك المهارات الأساسية التي هى الركيزة التى يبني عليها ويضيف إليها ليجددها ويستخدم ما يمتلكه من معلومات ومهارات واتجاهات وقيم ليحولها إلى رصيد قرائى ويستثمرها ويحولها إلى رصيد متجدد من المهارات والكفايات الضرورية تتيح له التعامل مع منجزات العصر رقمية أو غير رقمية. ولعل** هذا يوضح أهمية كفاية أساسية من كفايات القرن الحادي والعشرين الأساسية ألا وهى: **أن يتعلم كيف يتعلم.**

ومن هنا ولكي يمكن أن نواجه التحديات ونستجيب لمتطلبات الزمان وأن نعمل أيضًا في حدود ما قدمه إطار مراكش ٢٠٢٢ من مقترحات أن **نبدأ بأنفسنا** ويكون هذابدراسة متطلبات أقطار الوطن العربي الآنية والمستقبلية، فهنا تكمن قوة الوطن العربى الحقيقية **كي لا نظل نسير على رمال ناعمة**، كما هو الحال الآن في عديد من البلدان العربية.

ولما كان من المهم إيجاد **ثقافة التعلم مدى الحياة** الملائمة للمتطلبات والإمكانيات المحلية والإقليمية والعالمية فمن الضروري الاهتمام بما يلي:

- **إنشاء المراكز البحثية الوطنية المتخصصة** في هذا الشان وتمكينها من أداء المهمة المطلوبة منها والتى ربما لا تكون متوفرة بما يكفى وهذا يتطلب **تضافر الجهود العربية** لتمويل إنشاء مثل هذه المراكز المتخصصة فى القرائية وتعليم الكبار **وعدم الاكتفاء بما هو وافد** من أفكار ومقترحات حتى لو كانت عالمية، **فأهل مكة أدرى بشعابها** ،وهذا لايعنى عدم الاسترشاد بالمفيد من مقترحاتها والمناسب مما تضيفه كنتيجة للتغيرات الحادثة فى العالم وتنتهى إليه الاجتهادات العالميه.

فالمطلوب والحالة هذه **الاهتمام بمراكز البحوث التربوية العربية المتخصصة الباحثة في القرائية وتعلم وتعليم الكبار المستمر** تحديدًا في زمان الرقمنة وكذلك أيضا الرسائل العلمية الصادرة عن الاقسام المتخصصة فى الجامعات، وتشجيعها بالتالى على أن تقدم وتعمل من أجل الابتكار والتجديد وأساسًا تلبية ما يتلائم مع الثقافة العربية والزمان سريع التغير ويحتاجه الوطن العربي، فالمطلوب بالفعل في **زمان العولمة** ،والحديث عن **مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة**، بكل النتائج المترتبة على هذه التغيرات عالميا ومحليا أن نستفيد من إتجاهات غيرنا **ولكن لا ننصاع ولا نقلد دون اختبار وبحث وقفز على الواقع** ويقترح أن يكون من وظائف هذه المراكز **تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات العربية وعالم العمل** الناجمة بوجه عام عن التحولات الخضراء والرقمية.

- إنشاء هيئة أو **مؤسسة تختص بترجمة المصطلحات الأجنبية** من لغاتها المتعددة وترجمتها إلى اللغة العربية ذلك أن الاختلاف في ترجمة المصطلحات واستخدامها مشكلة حقيقية واقعية.
- ضرورة العمل على إنشاء مؤسسات أو **معاهد لإعداد متخصصين في إعداد معلم الكبار** أو المدرب لهم **وإعداد متخصصين لتعليم القرائية والكفايات الأساسية للقرن الحادى والعشرين** فتعزيز المهنية والاحتراف في مجال التدريس للكبار لمن فاتهم حق التعليم يعتبر أمرًا ضروريًا نظرًا لأن تعلم وتعليم الكبار المستمر يتحدد حتى الآن في مجالات رئيسية منها:
  - القرائية واكتساب الكفايات الأساسية والمهارات المهنية.
  - التعلم المدني والمجتمعي لاكتساب مهارات المواطنة.

مما يتطلب التوقف الجاد أمام **معلم الكبار** وإعداده مهنيًا وإتاحة التخصص له في المجالات المطلوبة، وليس مجرد الحصول على دورات تدريبية، ويضاف إلى هذا أن هذا المعلم سوف يتناول ما يقدمه للكبار من تعليم ممزوج بمتطلبات المجتمع الرقمي؛ ومن ثم فسوف تواجه النقص في هذه النوعية من المعلمين والعاملين في حقل تعليم الكبار نظرًا لان التخصصات المتاحة فى كليات إعداد المعلم حاليا مايزال مهتمًا بتعليم الصغار وطلاب المدارس مما يمثل أزمة حقيقية كما أن هذه المؤسسات المقترحة تكتسب أهميتها في مواجهة تحديات الدمج الرقمي للكبار على تعدد مستوياتهم واحتياجاتهم وبهذا تسهم في إتاحة فرص التعليم التحويلي للكبار في هذا الزمان الرقمي الذي يحتاج إلى **متخصصين في تعليم الكبار المستمر** وليس مجرد المدرَبين؛ فمن المؤكد الآن أنه **لا يوجد تقنية يمكن أن تحل محل المعلم.**

ومن هنا تتزايد أيضًا أهمية هذه المؤسسة المقترحة من كونها يمكن أن تسهم في **معاودة التنمية المهنية للمعلم المتخصص فى تعليم الكبار وتعلمهم المستمر** لمواجهة الآزمات الجديدة والطارئة فتمنحه الفرصة للتجديد في عمله فيصبح **معلم أزمات**؛ وهذا المعلم مطلوب بإلحاح ويعتبر أحد التحديات الكبرى في الزمان الرقمي.

ومن المتوقع أن تتيح عملية تعزيز تعلم وتعليم الكبار المستمر عن طريق الاهتمام بالتنمية المهنية لإعداد معلم متخصص لتعليمهم هو **إتاحة المسارات المرنة للتنقل بين مختلف البرامج** ومستويات الدراسة وقطاعات التوظيف ولتمكين المتعلمين الكبار من اختيار مسارات التعلم الملائمة لإحتياجاتهم واهتماماتهم والاستفادة من مد الجسور بين قطاعات تعليم الكبار وسوق العمل وبالتالى، و**يمكن أن يتحقق ما يتم المناداة به حاليا فى إطار مراكش ألا وهو التعليم التحويلى.** ويمكن تحديد الرؤية لهذا النداء على أنه من أهم الأهداف التي ينبغي أن نسعى لتحقيقها فى أن نجعل من: " **تعلم وتعليم الكبار المستمر جزء أساسى من الحياة للجميع**".

وبعد الوقفات السابقة مع مضمون دعوات اليونسكو المتجددة لمعاودة التفكير وبالتالى البحث في إرتباطه بما جاءت به الدعوة للحوار حول التعليم التحويلى والتى يمكن القول أنها دعوة بالنسبة لواقع عديد من دول المنطقة العربية تشوبها **الرفاهية الفكرية التقليدية** فى التقارير العالمية بشأن التعليم.....**فالتعليم التحويلى على سبيل المثال يمكن أن ينطبق على ظروف كثير من دول آسيا والإقليم الباسيفيكى تحديدا حيث الأحوال الاقتصادية والتكنولوجية ملائمة لها وليس الدول المتطلعة للنمو مع شديد الحاجة إليها. ومع هذا يمكن القول بأن دعوة اليونسكو تسعى للتشجيع والدفع إلى تخيل أهداف ومحتوى ورؤية لكيفية فتح الأبواب أمام الجميع لاستكمال مراحل التعليم وخاصة ما بعد الثانوى والاهتمام بنوعيته وأساسا أهمية إتاحته والالتزام بالإنصاف وتحقيقه لكل من فى المجتمع. وإيصاله لمن يرغب فيه والمزيد منه على أن تكون النظرة للتعليم من أجل تحقيق الاستدامة والسلام. تعليم يجمع الجميع لمواجهة التحديات الراهنة عالميا مثل اتساع الفجوة الاحتماعية وتزايد القسمه الطبقيه وتحقيق الديمقراطية ومواجهة مشكلات المناخ وغيرها.**

والدعوة لعقد إجتماعى جديد من أجل التعليم وتحويله من حيث الأهداف والمحتوى فى الزمان الرقمى تتطلب العمل بجدية فى مجال التعليم والمناهج ومهنة التدريس وإعداد المعلم والمبنى المدرسى... وغير هذا فالتعليم التحويلى وكل ما يمكن أن يأتى به ويتضمنه العقد الجديد لابد وأن يعكس ما الذى نريده مستقبلا لمواطنينا وطننا.

أما بعد،،

واستثمارا لما تمر به الأمة العربية كلها، وليس فلسطين وغزه فقط، نمتلك الفرصة لإطلاق الدعوة **لإصلاح المظالم المتراكمة فى مجال التعليم تحديدا** وإحداث التغيير الجذري المنشود بتعليم من لم يحصلوا على هذا الحق الإنسانى الضرورى لاستقامة الحياه، مع تجاوز أعمارهم الخامسة عشر، وأيضا إتاحة الفرص المتجددة لمن يرغب فى **معاودة التعليم والتحول** نحو الجديد منه واكتساب المهارات المطلوبة والمتجددة فى سوق العمل والحياه على إطلاقها. وإيمانا وانطلاقا من أن الرسول محمد بن الله صلى الله عليه وسلم إنما أرسل **معلما ومبشرا ونذيرا** ولما كان **طلب العلم فريضة، ومن المهد إلى اللحد، وتعليمه لمن لا يعلمه قربى إلى الله، وخيركم من علم العلم وعلمه** ،مما يتطلب **رفع مستوى وعي كل المواطنين** وإشعارهم أن طلب العلم أساسا **مسؤوليتهم وواجبهم تجاة أنفسهم** أولاً كي يستمتعوا بعيشة راضية ويحققوا مستقبلا أفضل لهم ولأبنائهم. ولما كان "**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**" ومن هنا **فالدولة بكل مؤسساتها مسؤولة** عن السعي لتحقيق ماهو منصوص عليه من **حقوق الإنسان واحترام الحياة والكرامة الإنسانية** لأبناء أمتنا جميعًا دونما تفرقة، وبالتالي **تعزيز التعلم والتعليم بإعتباره عملاً عامًا ومنفعة مشتركة.**

ونحن أبناء الوطن العربى في أزمتنا الراهنة هذه، التى نرجوها عابرة، علينا أن يكون لنا **اجتهادنا المرتبط بتراثنا وثقافتنا والواقع التعليمى لأوطاننا** بالفعل لتحديد المتطلبات الحقيقية وتلبية الاحتياجات الضرورية لجميع فئات المواطنين ممن تعلموا أو ممن فاتهم حق التعليم حتى الآن ومن المهم أن يكونوا على وعي بالمخاطر والتهديدات التي تحيط بنا وأن نعمل من أجل تحقيق ما نطمح إليه من حياة أفضل للجميع فى الحاضر والمستقبل القريب، ما أمكن، والذي لن يكون إلا **بالتعليم الجيد الشامل المنصف المستمر للجميع.**

وأجد من المناسب هنا أن أختتم بما جاء به إعلان مؤتمر اليونسكو المنعقد بتاريخ ٤ نوفمبر١٩٦٦ الذى تنص مادته الأولى على أن:

" **لكل ثقافه كرامه وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته وأن جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، تشكل جزءا من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعا**".

الكتب التي تم استشارتها:

هال أوبسون وهاري لويس وكين ليدين،**(٢٠١٤)، الطوفان الرقمي: كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا،** ترجمة: **أشرف عامر** مراجعة: **محمد فتحي خضر** مؤسسة هنداوي، القاهرة.

نادية جمال الدين ونادية هاشم،**(٢٠٢٣) في التعلم والتعليم من أجل مواطنة رقمية،** دار الكتاب المصري اللبناني، القاهرة.

BAKER, D., (2014), The Schooled Society, The Educational Transformation of Global Culture Stanford University Press.

Sengeh D, And Rebecca Winthrop,(JUNE 2022), Transforming Education Systems Why, What, And How, Policy Brief, Brookings center.

Tinde mans, B., and. Vickie Dekocker,(September 2020)The learning society, Centre of Expertise on Innovative Learning Pathways, Brussels,

Mezirow j. and Taylor, p,. (2009)T‌ransformative learning in practice, Transformative Learning in Practice: Insights from Community, Workplace, and Higher Education, Jossey-Bass

تقارير أساسية:

معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة (٢٠١٦) **، توصية ٢٠١٥ بشان تعلم الكبار وتعليمهم.**

معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة (٢٠٢٢)، **إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار، استخدام القوة التحويلية لعملية تعليم وتعلم الكبار.**

UNESCO, International Commission on the Futures of Education**, (2019), Reimagining our futures together: a new social contract for education**

United nations, (JANUARY **2023), Report on the 2022 Transforming Education Summit**

United nations**, (2012)economic commission for Europe strategy for sustainable development, learning for the future,** Geneva.